نشأة وتطور المناطق الحرة في مصر

كاترين سامي عدلي حنين
معيدة بكلية التربية - جامعة عين شمس

مقدمة:

اهتمت الدولة بإنشاء المناطق الحرة على أجزاء متميزة من أراضيها باعتبارها إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد المصري، فمنذ أن تبنت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي أصبح جذب رأس المال الأجنبي من الأهداف الرئيسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إقامة صناعات تصديرية، وتطوير مشروعات التنمية، والاستفادة من التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا والإدارة، وخلق فرص عمل جديدة، وتعظيم الموارد من النقد الأجنبي، وزيادة الدخل القومي. وبخاصة أن هذه المناطق منفصلة جمركياً عن الدولة، حيث تتمتع بمزايا وإعفاءات جمركية وضريبية، ويتم إنشائها في إطار تنظيمي معين بحيث توفر مناخ استثماري يعمل على تدفق الاستثمارات.

الدراسات السابقة:

١. فاتن محمد الغرابلي (١٩٨٤م): تقييم لتجربة المناطق الحرة في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد التخطيط القومي.

٢. إيناس فهمي حسين عبد الله (٢٠٠٣م): اتفاقيات مناطق التجارة الحرة ومشكلة تنمية الصادرات الحالة المصرية (٧٤-١٩٩٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تجارة وإدارة أعمال، جامعة حلوان.

٣. محمد زكي حامد السديمي (يوليو ٢٠٠٤م): المناطق الحرة في مصر مع التطبيق على منطقة بورسعيد "دراسة في الجغرافيا الإقتصادية"، الندوة السادسة «الإنسان والبيئة إلي أين؟»، كلية الآداب، جامعة طنطا.

٤. رامي السيد إبراهيم أبو المجد (٢٠٠٥م): الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة في مصر (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تجارة، جامعة عين شمس.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

١. دراسة مراحل تطور المناطق الحرة على مستوى العالم، وعلى مستوى مصر.
٢. تصنيف المناطق الحرة في مصر.
٣. دراسة أهداف المناطق الحرة.
٤. دراسة الخصائص الجغرافية للمناطق الحرة.
٥. إبراز العلاقة بين المناطق الحرة والتكتلات الإقتصادية.

وسوف يتم تناول البحث من خلال العناصر التالية:

أولاً: مفهوم وتعريف المناطق الحرة.
ثانياً: تطور المناطق الحرة على مستوى العالم.
ثالثاً: التطور التاريخي للمناطق الحرة في مصر.
رابعاً: أهداف المناطق الحرة.
خامساً: الخصائص الجغرافية للمناطق الحرة ومميزاتها النسبية.
سادساً: العلاقة بين المناطق الحرة والمصطلحات المشابهه.
سابعاً: المناطق الحرة في ضوء التكتلات الإقتصادية مع مصر.
ثامناً: النتائج والتوصيات.

أولاً: مفهوم وتعريف المناطق الحرة:

من الصعب وضع تعريف محدد للمناطق الحرة، حيث إن القوانين والتشريعات التي نظمت العمل بالمناطق الحرة لم تضع تعريف محدد. تعددت التعاريف الخاصة بالمناطق الحرة من عدة نواحي اقتصادية وقانونية.

ويتضح من التعاريف التالية للمناطق الحرة أن بعض الباحثين اختلفوا في مدخل التعريف؛ فالبعض عرف المناطق الحرة من الناحية القانونية، وهناك من عرفها من الناحية التجارية، وهناك من عرفها تعريف شامل. كذلك نجد البعض الأخر ركز في تعريفه على العلاقات التي تتم داخل المناطق الحرة والأحكام التي تطبق بها، وهناك من يركز على العلاقات التي تتم بين المنطقة الحرة والعالم الخارجي متمثلة في الصادرات والواردات والإجراءات والأحكام المطبقة على حركة البضائع، وآخرون ركزوا على العلاقة بين اقتصاد الدول المضيفة والمنطقة الحرة كصادرات السلع المحلية للمنطقة الحرة والإجراءات والقواعد المطبقة على السلع الوطنية المصدرة للمنطقة الحرة.

فقد وضعت **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة** مفهوم تجاري للمناطق الحرة بإعتبار إن التجارة كانت أسبق في الظهور دائماً من الصناعة، ومما سبق يمكن تعريف المناطق الحرة بأنها مناطق محددة من أرض بعض الموانئ البحرية أو البرية معدة لاستقبال بعض أنواع السلع المارة بالميناء بشكل يتلاءم مع نوع السلعة وطبيعتها لإعادة تصديرها مرة أخرى دون إخضاعها للنظم الجمركية المعمول بها داخل الوحدة السياسية التي تتبعها، ودون تطبيق للنظم الاقتصادية خاصة الضرائبية المعمول بها في الدولة(١).

وترتيباً على التعريف السابق الذكر تكون المناطق الحرة مناطق ذات مفهوم تجاري في المقام الأول وإن كان ذلك حتي نهاية الخمسينات من القرن العشرين، ولكن في النصف الثاني من القرن العشرين أضيفت للمناطق الحرة مفاهيم أخرى كالمفهوم الصناعي والمفهوم الخدمي(٢).

وعرف خبراء **المنظمة العربية للعلوم الإدارية** المنطقة الحرة بأنها جزء من الأرض تابعة لدولة ما سواء كانت ضمن ميناء ما، أو مدينة، أو قطعة أرض داخل حدود الدولة، ويتم إيضاح حدودها الجغرافية بطريقة قاطعة (سور– حاجز خاص) وعادة يتم إعدادها وتجهيزها بالمرافق العامة، ولها استراتيجية واضحة فيما يتعلق

بالأنشطة التي يجب أن تمارس داخلها. وأن المنطقة الحرة تعد جمركياً امتداد للخارج، فهي معزولة جمركياً إلا إنها خاضعة بالقطع للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وداخل المنطقة الحرة يصرح بإقامة المشروعات الخاصة برؤوس الأموال المحلية والأجنبية التي تجرى عليها بعض العمليات الصناعية، ولا محل لدفع أية رسوم جمركية على تلك السلع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة، كما تحصل ضريبة الصادر على السلع الوطنية الخاضعة لهذه الضريبة عند دخولها المنطقة الحرة[٣].

كما عرفتها **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** United Nations Industrial Development Organization بأنها مناطق صغيرة نسبياً ومتفرقة جغرافياً داخل الدولة، وتهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لإنشاء صناعات تصديرية من خلال سياسات خاصة محفزة للاستثمار.

وقد عرفتها **منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** United Nations Conference on Trade and Development بأنها مناطق في شكل جيوب وغالباً ما تتوطن هذه المناطق بالقرب من ميناء أو مطار دولي. ويتم تصدير إنتاج هذه المناطق للخارج، ولا يخضع استيراد المواد الخام، المنتجات الوسيطة، والآلات والمعدات التي تحتاجها صناعات هذه المناطق لرسوم جمركية.

وكذلك عرفتها **منظمة العمل الدولية** International Labour office بأنها مناطق تهدف إلى جذب الشركات الأجنبية للإنتاج من أجل التصدير. وذلك من خلال الاستفادة من بعض الحوافز المالية والنقدية.

وتم تعريفها من قبل **البنك الدولي** World Bank بأنها مناطق تقام على مساحات من ١٠ إلى ٣٠٠ هكتار مخصصة للصناعات التصديرية، وتعمل هذه الصناعات من خلال سياسات وبيئة تتميز بالحرية والشفافية[٤].

ويضع **Halle, N. & Co. Law Firm** تعريف لمنطقة التجارة الحرة Free Trade Zone أو منطقة تجهيز الصادرات Export Processing Zone

بأنها واحدة أو أكثر من المناطق الخاصة في الدولة حيث تتميز بالتخلص من بعض العوائق التجارية كالتعريفات الجمركية والحصص المفروضة، وانخفاض المتطلبات البيروقراطية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية (٥).

كما لجأ **GAFI, F.** إلى تعريفها بأنها منطقة أو نظام داخل الدولة لها وضعها الخاص فيما يتعلق بالجمارك أو الضوابط الضريبية، حيث يتم ترخيص المشروعات بها للقيام بالأعمال التجارية أو تقديم الخدمات أو بهدف الاستيراد والتصدير من خلال منح حوافز خاصة للمستثمرين لحفز تنميتها. فهى منطقة جمركية منفصلة، معفاه من الرسوم الجمركية لتعزيز التجارة الدولية(٦).

وكذلك عرفها **اتحاد الغرف العربية الخليجية** وآخرون بأنها المساحة المقفلة تحت الحراسة حيث تخزن بها البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو كان داخلي أو على الساحل، حيث ترد إليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض عمليات إضافية عليها.

كما تم تعريف المناطق الحرة جغرافياً حيث عرفها **منور أوسرير** بأنها مجال جغرافي حدوده واضحة ومداخلها مراقبة جمركياً وتتمتع السلع القادمة إليها من الخارج بالحرية دون الخضوع للحقوق الجمركية أو الضريبية ما عدا الممنوعة قانونياً وتقام بغرض تحقيق أهداف معينة للدول المضيفة في إطار الخطة العامة والأولويات التي تسعى الدول لتحقيقها وتدعيمها(٧).

كما عرفتها **إجلال راتب** بأنها جزء من أرض الدولة تقع على منافذها البرية أو البحرية أو الجوية أو بالقرب منها وتحدد جغرافياً بالأسوار ويتم عزلها عن باقي أقاليم الدولة ويتم اخضاعها لقواعد قانونية معينة، وتخضع للسيادة الكاملة للدولة(٨).

وقد عرفها **نبيل الجداوي** بأنها عبارة عن جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها سياسياً، وتخضع لسلطتها إدارياً، ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولاً وخروجاً، بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات

تلك الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الاستثمارات إليها وزيادة التبادل التجاري(٩).

ويتضح من التعريف السابق تحول في مفهوم المناطق الحرة من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث حيث يبني المفهوم التقليدي على أن الهدف من المناطق الحرة زيادة الصادرات فقط، بينما يتعدى هدف المناطق الحرة في المفهوم الحديث إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment وإحداث ترابط بين المناطق الحرة والسوق المحلي من خلال التكامل الاقتصادي(١٠).

ويضع **معهد التخطيط القومي** تعريفاً مبسطاً لها بأنها جزء من أرض الدولة تقع على منافذها البرية أو البحرية أو الجوية أو بالقرب منها ويحدد جغرافياً بالأسوار ويتم عزله عن باقي أقاليم الدولة، ويتم إخضاعه لقواعد قانونية معينة، ويخضع للسيادة الكاملة للدولة(١١).

وعرف **محمد محمود إبراهيم الديب** المنطقة الحرة بأنها عبارة عن جزء يفصله عن بقية الميناء الذي تطبق فيه القواعد الجمركية سور عليه حراسة مشددة. وتقوم وسائل النقل، عادة السفن، بتفريغ البضائع في المنطقة الحرة التي تقوم بحزمها وتعبئتها وتصنيعها ثم إعادة تصديرها ثانية دون أي قيود جمركية. ولا تدفع السلع الموجودة في المنطقة الحرة أي رسوم جمركية إلا إذا عبرت إلى داخل الدولة الموجودة فيها، ففي هذه الحالة عليها أن تدفع تعريفة الاستيراد المقررة. فكأن المنطقة الحرة عبارة عن مكان يتيح للبضائع من دول مختلفة أن تتجمع فيه دون قيود جمركية إلى أن يعاد تصديرها ثانية إلى جهات العالم النائية(١٢).

كما عرف **عبد الرحمن فريد** المناطق الحرة على أنها جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كان تسميتها مناطق حرة.

وعرفها كلاً من **مبارك عبده صالح**، و**أحمد محمد عبد الرحمن** بأنها إقليم أو منطقة داخل الدولة معرفة قانوناً ومحددة جغرافياً بإحداثيات معلومة، يسمح فيها بمزاولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة (تجارية – صناعية – خدمية ومالية) دون استيفاء الرسوم الجمركية والضريبية إلا عند دخول البضاعة إلى البلاد بغرض الاستهلاك(١٣).

كما لجأ **محمد البدري محمد نبيه** إلى تعريفها من الناحية القانونية بأنها جزء من أرض الدولة يسمح فيها باستيراد البضائع وإعادة تصديرها، وتشجيع تنمية الصناعات التحويلية الموجهه لأغراض التصدير. وتتمثل أنظمة المناطق الحرة في السماح بإدخال البضائع والسلع الأجنبية المستوردة باختلاف أنواعها ومنشأها للمنطقة الحرة، وخروجها كذلك دون الخضوع للقيود الاعتبارية، كعمليات الاستيراد والتصدير والضرائب الجمركية وغيرها. وتطبق فيها القوانين المدنية مثل الأمن العام والصحة والعمل والتنظيم التجاري(١٤).

وقام **أحمد علي زينه** بتعريف المنطقة الحرة بأنها مساحة من إقليم الدولة – كبرت أو صغرت – تدخل في نطاق حدودها السياسية، ولكنها في داخل نطاقها وفي علاقتها مع الخارج تعد أجنبية عن القانون الجمركي وقيود الاستيراد والتصدير والنقد التي تطبق على سائر أنحاء إقليم الدولة ويطلق عليه إقليم الدولة الجمركي(١٥).

كما يعرفها **جاسر تادرس** علي أنها مناطق معفاه من الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد توفر بيئة تقضي إلى اجتذاب الاستثمارات، وترويج الصادرات، ونقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (تجارة الترانزيت) والشحن والتخزين والتوزيع(١٦).

كذلك عرف **Elebiju, A. F.** منطقة التجارة الحرة بأنها جزء من استراتيجية الاستثمار أو مراكز الإنتاج داخل الدولة، فهى منطقة يتم من خلالها تخزين

البضائع ومعالجتها وتصنيعها أو إعادة تشكيلها، وإعادة تصديرها دون تدخل من السلطات الجمركي(١٧).

وعرفها **جرويل** (H.G.Grubel) على أنها أراضي محصورة داخل إقليم جمركي وطني حيث تدخل وسائل التجهيز والبضائع الأجنبية دون شكليات جمركية على أن يتم تجهيزها أو تحويلها داخل المنطقة الحرة ليتم تصديرها إلى جهة آخري بدون تدخل السلطات الجمركية. لا توجد فيها رقابة علي المبادلات، الالتزامات الاحصائية محدودة، الاقتطاع من الأرباح والأجور يكون بنسب عادية إلا بمجرد أن تخرج البضائع من المنطقة للدخول إلى الإقليم الجمركي الوطني تفرض عليها المستحقات وتخضع للرقابة الجمركية(١٨).

ثانياً: تطور المناطق الحرة على مستوى العالم:

تعود فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت أي منذ عصر الإمبراطورية الرومانية ويُلاحظ من خلال شكل (١) أهم الطرق بالإمبراطورية الرومانية، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية أي بغرض جذب التجارة الدولية العابرة، ولذلك أقيمت المناطق الحرة في المراكز الرئيسية للخطوط التجارية الدولية(١٩). وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر DELOS في بحر إيجه حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية الرومانية(٢٠).

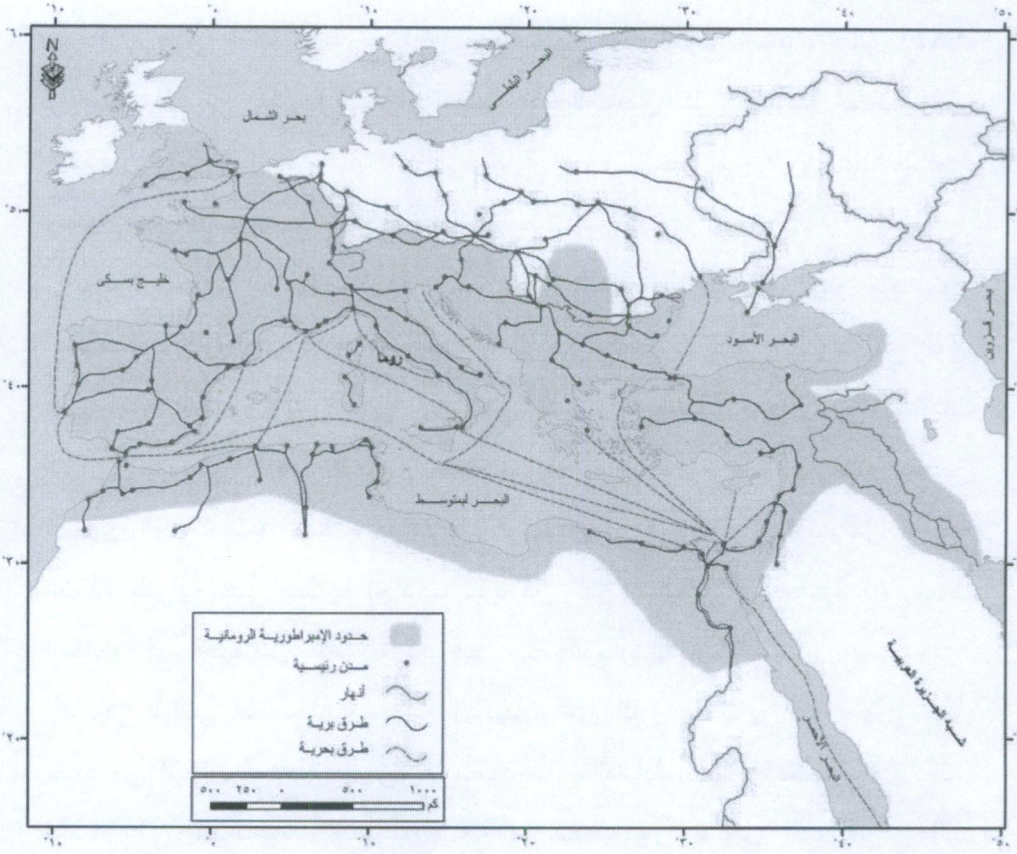

- المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على (William Collins Sons & CO.LTD, 1967, P.P 60-61).

شكل (١): شبكة الطرق بالإمبراطورية الرومانية

وقد اعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطي، فعندما كانت التجارة بين المستعمرات والدول الاستعمارية الأوربية آخذه في النمو، قامت بعض الدول الأوربية الصغيرة بإنشاء مدن حرة وموانئ حرة لكي تقوم باجتذاب جزء من هذه التجارة لنفسها، في الوقت الذي قامت فيه الدول المستعمرة بإنشاء نقاط مركزية على خطوط التجارة الدولية كمناطق تجارة حرة ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة منطقة جبل طارق والتي أنشئت عام ١٧٠٤م، وكذلك منطقة

سنغافورة والتي أنشئت عام ١٨١٩م، ومنطقة هونج كونج أنشئت عام ١٨٤٢م ويتضح ذلك من شكل (٢)، وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير وتموين السفن، أي أنه في نهاية الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوربا.

وبعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى أصبحت التجارة الحرة مقامة في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية في العالم ومن أمثلة المناطق الحرة التي نشأت في هذه الفترة منطقة «كولون» التي نشأت في بنما. وحتى الوقت الحاضر فمازالت المناطق الحرة التجارية تنشأ بغرض التخزين أو التصدير متخذة مواقع لها في مدن أو موانئ أو بالقرب من خطوط التجارة الدولية حتى يمكنها اجتذاب جزء من التجارة العابرة، ولقد أقيم أغلب هذه المناطق في الفترة التي توسع وازداد فيها حجم التجارة الدولية.

وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة، لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب، بل يعتمد أيضاً على الصناعات التصديرية مع ما تحمله من تشغيل للعمالة في البلد المضيف. وكانت المنطقة الحرة في آيرلندا والمعروفة باسم «شانون» والتي أنشئت في عام ١٩٥٩م هي أول أشكال هذا النوع من المناطق الحرة، وهي بمثابة نقطة تحول لفكرة المناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي.

وخلال الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين بدأت عدة دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصديرية صناعية وذلك بهدف إنشاء قطاع تصديري متقدم بها. ومن أمثلة المناطق الحرة التي نشأت في هذه الفترة منطقة «كاوشيونج» في تايوان في بداية الستينات، ومنطقة «سانجي واي» و «بايان ليباس» في ماليزيا، ومنطقة «ماريشوس» و«بانان» في الفلبين، ومنطقة «ماسان» في كوريا في بداية السبعينات. ثم تلاها إقامة العديد من المناطق الحرة في مختلف أرجاء العالم.

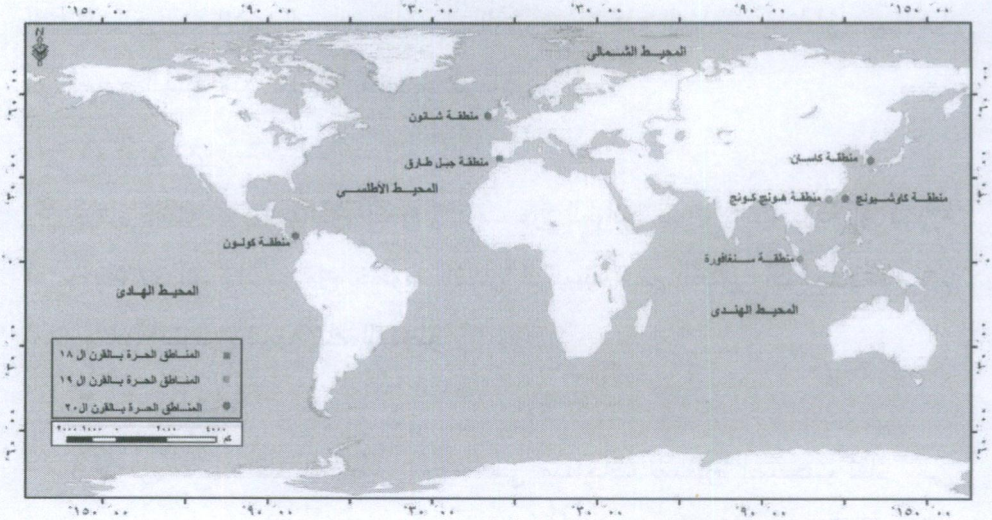

- المصدر: إعداد الطالبة.

شكل (٢): المناطق الحرة في العالم من القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين

ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر الذي عقد بمدينة «برانكويلا» في كلومبيا في أكتوبر ١٩٧٤م تحت إشراف منظمة «اليونيدو UNIDO» قد أوصى باستخدام مصطلح مناطق التصدير الحرة «Export Manufactory» بدلاً من مصطلح مناطق التصدير الصناعية «Industrial Free Zones» حيث إن الأول يعبر عن الشكل الجديد للمناطق الحرة التي نشأت مع المنطقة الحرة بـ «شانون» وما بعدها وللتمييز بينها وبين الأشكال القديمة التي نشأت في أوائل القرن التاسع عشر والمعروفة بالمناطق الحرة التجارية أو مناطق التخزين الحرة.

وبذلك يمكن القول بأن المناطق الحرة في العالم قد تطورت من حيث:

١. نوعية النشاط والغرض:

حيث تطور نوعية النشاط المصرح بمزاولته داخل المناطق الحرة من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي. ثم خلال الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين تحولت المناطق الحرة من مناطق تهدف لجذب التجارة الدولية العابرة، ومن مجرد أماكن لتخزين السلع وإعادة تصديرها إلى مناطق تقدم الكثير من

الخدمات في مجالات التصدير وتحول الكثير من هذه المناطق لمناطق صناعية أي أصبح العديد منها مناطق تصدير صناعية[٢١].

٢. الموقع:

حيث كانت تقام المناطق الحرة بالقرب من الموانئ سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، وكذلك بالقرب من خطوط التجارة الرئيسية ومع التطور أصبحت تقام في أماكن نائية بغرض تنمية تلك المناطق.

٣. المساحة:

فبعد أن كانت تقام المناطق الحرة على مساحات صغيرة أصبحت تقام على مساحات كبيرة من الأرض بهدف استيعاب أكبر عدد ممكن من المشروعات الاستثمارية داخل هذه المناطق الحرة.

٤. الإمتيازات الممنوحة:

ترغب معظم الدول في جذب رؤوس الأموال إليها للعمل بالمناطق الحرة؛ لذلك أصبحت الدول تتسابق في منح الإمتيازات والإعفاءات المختلفة للاستثمار في المناطق الحرة[٢٢].

ثالثاً: التطور التاريخي للمناطق الحرة في مصر:

عرفت مصر المناطق الحرة خلال النصف الثاني من القرن الثاني عشر عندما أصبحت الأسكندرية مركزاً مهماً للتجارة العالمية، وفي العصر الحديث ترجع نشأة المناطق الحرة في مصر إلى عام ١٩٠٢م عندما عقد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس يقضي بإنشاء منطقة حرة برية بحرية ملحقة بمدينة بورسعيد لتوسيع وصيانة ميناء بورسعيد وخدمة أغراض الشركة وقد حصلت الشركة على إعفاءات جمركية لكافة البضائع الواردة إلى المنطقة[٢٤]، ووفقاً لهذا الاتفاق واعتبار هذه المنطقة حرة أصبحت لا تحصل فيها الحكومة المصرية أي ضرائب على البضائع الواردة إلى المنطقة مع تحصيل الرسم على المواد التي تستهلك في

المنطقة، أما المواد التي تستهلك على السفن فلا يحصل عنها أي رسم جمركي كما يحصل رسم الوارد والعوائد الإضافية على البضائع التي تجتاز هذه المنطقة من داخل البلاد إذا كانت خاضعة لهذه الرسوم والعوائد.

وقد تم تعديل هذه الاتفاقية عام ١٩٠٧م والذي يقضي بتحديد المنطقة بسور والسماح بتأجير مساحات أو مخازن داخلها لمن يرغب ذلك، وذلك بعد موافقة السلطات الجمركية المصرية والتي لم يتعد دورها تحصيل عوائد الأرضيات ورفعها بعد ذلك للشركة سنوياً، مما يجعلها منطقة حرة لشركة قناة السويس لا لمصر، وكانت تمارس فيها جميع الأنشطة البحرية من شحن وتفريغ وتخزين لصالح الشركة لا لصالح مصر مما يتعارض مع الهدف من إنشائها كمنطقة حرة وهو تنشيط حركة التجارة الخارجية.

وفي مايو ١٩٢٠م تم عقد اتفاق جديد بين مدير عام الجمارك وشركة قناة السويس يقضي بعدم تطبيق نظام المنطقة الحرة إلا في حدود المساحات المحاطة بجدار جمركي مع إنشاء منطقة جمركية داخل المنطقة البرية والبحرية لا تسري عليها أحكام المنطقة الحرة. وقد تضمن هذا الاتفاق بعض الأحكام التي تتفق وطبيعة النشاط في المناطق الحرة إلا أن الاتفاق في حد ذاته كان يهدف إلى تحقيق مصالح شركة قناة السويس حق التفريغ وحق الشحن، مع جواز قيام الشركة بتأجير مساحات من الأراضي للغير، كما أجاز الاتفاق أيضاً إمكان تغيير حالة البضائع المودعة في المنطقة الحرة بحسب مقتضيات التجارة.

وفي عام ١٩٥٢م صدر أول تشريع قانوني منظم للمناطق الحرة في مصر وهو القانون رقم ٣٠٦ حيث أجاز هذا القانون لوزير المالية والاقتصاد إنشاء مناطق حرة عامة أو خاصة في أي ميناء من الموانئ المصرية أو المناطق الملاصقة لها بناءاً على اقتراح مصلحة الجمارك وذلك للسماح فيها بإجراء أية عملية من العمليات المنصوص عليها في المادة (٣) من القانون وهي: عمليات تخزين بضائع الترانزيت وإجراء عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج وإعادة

التعبئة وإجراء العمليات الصناعية اللازمة لتركيب وتجهيز السيارات واللوريات والجرارات والطائرات وبناء السفن واصلاحها، وإجراء أية صناعات أو عمليات أخرى تحتاج إلى مزايا المنطقة الحرة للاستفادة من مركز البلاد الجغرافي[٢٤]، ثم صدر القانون رقم ٥١ لعام ١٩٦٦م لتنظيم المنطقة الحرة ببورسعيد إلا إن تطبيقه توقف بسبب حرب ١٩٦٧م، وفي عام ١٩٧١م صدر القانون ٦٥ الخاص برأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والذي ألغى بقانون الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤م ثم عدل هذا القانون الأخير بصدور القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧م، ثم جاء القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩م الذي نص على أن تتولى الهيئة العامة للاستثمار إنشاء المناطق الحرة[٢٥].

ويوجد في مصر الآن نوعين من المناطق الحرة هي:

١. <u>المناطق الحرة العامة:</u>

هي منطقة تخضع لسيادة الدولة وتقع غالباً على أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية، ويتم تحديدها بالأسوار لفصلها عن باقي أقاليم الدولة. وقد تم تزويد المناطق الحرة بكافة المرافق والبنية الأساسية من كهرباء، ومياه، وصرف صحي، وتليفونات لإقامة المشروعات الاستثمارية، حيث تضم المنطقة الحرة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية[٢٦].

ويوجد في مصر اثنى عشر منطقة حرة عامة ويتضح ذلك من شكل (٣) علما بإنه تم الحصول على مساحات المناطق الحرة العامة من محمد فؤاد محمد إمام[٢٧] ، ويتم تصنيف المناطق الحرة العامة وفقاً للأقاليم الاقتصادية بمصر حيث تنقسم مصر إلى ثمانية أقاليم اقتصادية وهي إقليم القاهرة، وإقليم الأسكندرية، وإقليم الدلتا، وإقليم قناة السويس، وإقليم مطروح، وإقليم شمال الصعيد، وإقليم أسيوط، وإقليم جنوب الصعيد[٢٨]، ولكن تنحصر المناطق الحرة العامة في خمسة أقاليم وهي:

أ- **<u>إقليم القاهرة:</u>** ويضم ثلاث مناطق حرة وهما:

- **المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر**

لقد وافق مجلس الوزراء على إنشائها عام ١٩٧٣م. تقع المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر داخل كردون مدينة القاهرة بالقرب من مطار القاهرة الجوي حيث تبعد عنه بحوالي ١٥كم؛ لذلك فهي تتمتع بموقع جغرافي متميز مما يسهل اتصالها بالأسواق الخارجية. وتبلغ مساحة المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر حوالي ٧٠٥٦٠٠ م٢.

- **المنطقة الحرة العامة بمدينة بدر**

وافق مجلس الوزراء علي إنشائها عام ٢٠٠٤م. تقع المنطقة الحرة بمدينة بدر على طريق القاهرة/السويس، حيث تبعد ٢٥كم عن الطريق الدائري للقاهرة، و٣٠كم عن مطار القاهرة الدولي، و٨٥كم عن ميناء السويس. وتبلغ مساحة المنطقة ٦.٧ مليون م٢.

- **المنطقة الحرة العامة الإعلامية**

وافق مجلس الوزراء على إنشاء تلك المنطقة عام ٢٠٠٠م، وتبلغ مساحتها ٣ مليون م٢. وتوجد المنطقة الحرة العامة الإعلامية في مدينة ٦ أكتوبر بمحافظة الجيزة، وهي منطقة ذات طبيعة خاصة تختص بالإنتاج الإعلامي والأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة به[٢٩].

ب- **إقليم الأسكندرية:** وتضم منطقة حرة واحدة وهي:

- **المنطقة الحرة العامة بالأسكندرية**

وافق مجلس الوزراء على إنشائها عام ١٩٧٣م، وبدأ النشاط فيها عام ١٩٧٥م[٣٠]. تقع بمدينة العامرية بالأسكندرية الميناء الأول لمصر على البحر المتوسط على بعد ٢٠كم من مطار النزهة الدولي وميناء الأسكندرية البحري، وعلى بعد ٧كم من ميناء الدخيلة البحري، و٢٠كم من مطار برج العرب الدولي؛ مما يجعلها ملتقى لشبكة من الطرق. وتبلغ مساحة المنطقة الحرة العامة بالأسكندرية ٥.٧ مليون م٢.

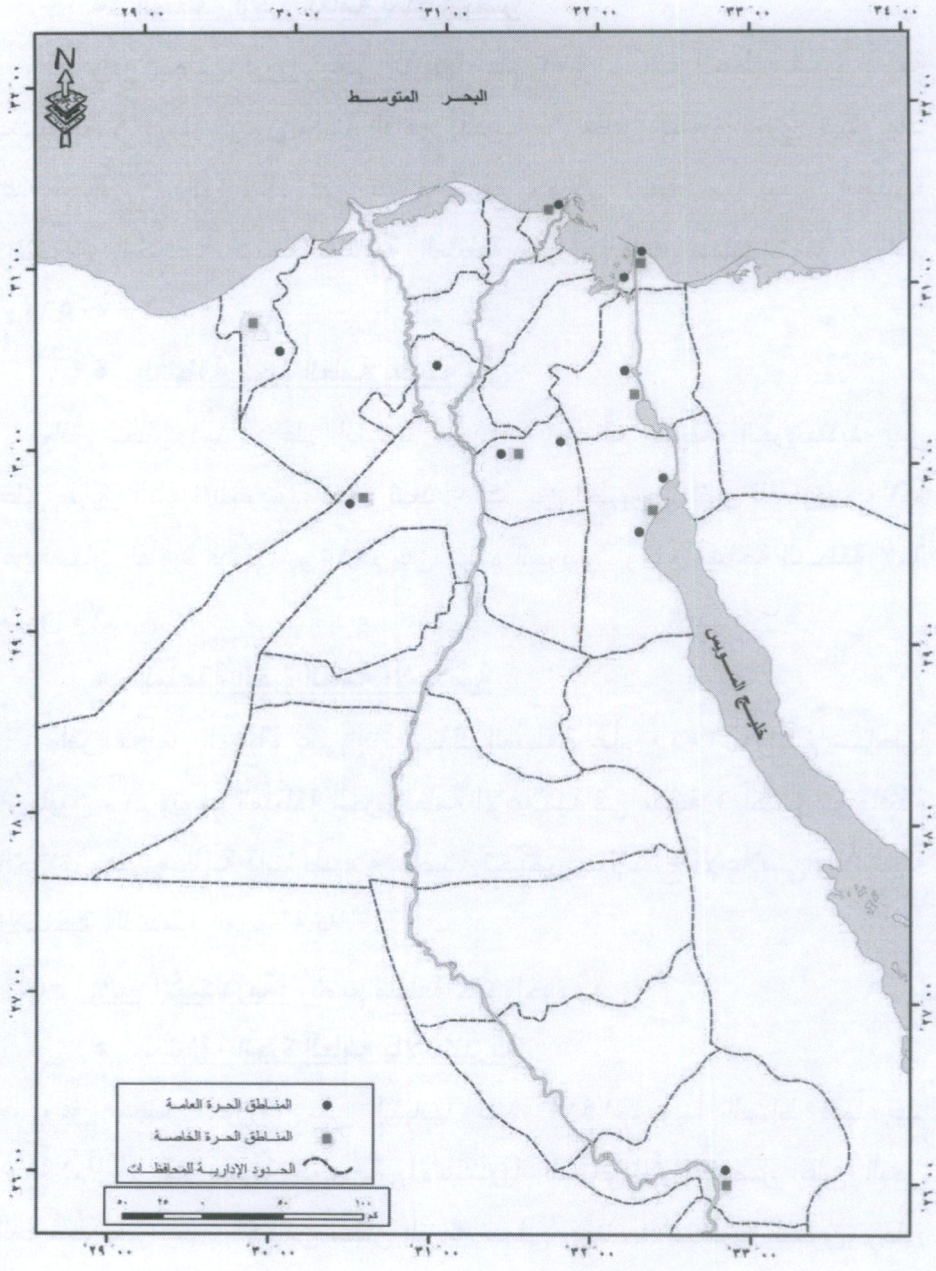

- المصدر: من إعداد الطالبة.

شكل (٣): موقع المناطق الحرة في مصر

ج- **إقليم قناة السويس:** ويضم ثلاث مناطق حرة وهي:

- **المنطقة الحرة العامة ببورسعيد**

تقع بورسعيد على المدخل الشمالي لقناة السويس، مما جعلها مركز اتصال بين الشرق والغرب في ملتقى طرق المواصلات الداخلية والخارجية، ويوجد بمدينة بورسعيد منطقتين حرتين هما:

- ❖ **المنطقة الحرة العامة ببورسعيد** وهي تقع جنوب بورسعيد، وتبلغ مساحتها ٧٢٩ ألف م٢. وقد وافق مجلس الوزراء على إنشائها عام ١٩٧٥م.
- ❖ **المنطقة الحرة العامة بميناء شرق بورسعيد** وقد تم إنشائها عام ١٩٩٥م ثم تم تعديل حدود المنطقة عام ٢٠٠٣م لتصبح موازية لحدود الميناء المحوري بشرق بورسعيد(٣١)، وتبلغ مساحة المنطقة ٣٥,٤ مليون م٢ وبذلك فهي تعد أكبر المناطق الحرة العامة في مصر من حيث المساحة.

- **المنطقة الحرة العامة بالسويس**

وافق مجلس الوزراء على إنشاء المنطقة الحرة العامة بالسويس عام ١٩٧٥م. مدينة السويس ذات موقع استراتيجي كميناء بحري وتجاري يطل على شمال خليج السويس عند إلتقائه بقناة السويس من جهة الجنوب، وبهذا تمثل حلقة اتصال بين مصر والدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي، ويوجد بالسويس منطقتين حرتين هما:

- ❖ **المنطقة الحرة العامة ببورتوفيق** وهي ملاصقة لميناء السويس على المدخل الجنوبي لقناة السويس، وتبلغ مساحتها ٧٥٦٦٠ م٢.
- ❖ **المنطقة الحرة العامة بالأدبية** وهي تقع على ساحل خليج السويس، وتبلغ مساحتها ٢٤٧٢٠٨ م٢.

أي أن إجمالي مساحة المناطق الحرة العامة بالسويس تمثل ٣٢٢٨٦٨ م٢.

- **المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية**

تقع الإسماعيلية في موقع متميز بين ميناء بورسعيد وميناء السويس، كما أنها تقع على أهم مجرى ملاحي عالمي وهو قناة السويس. وقد تم إنشاء المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية عام ١٩٨٠م، وبدأ النشاط فيها عام ١٩٩٠م. وهي تقع على طريق القاهرة – بورسعيد الصحراوي على بعد ٣٠كم من كوبري مبارك السلام الذي يعبر قناة السويس إلى شبه جزيرة سيناء، قريبة من الموانئ حيث يبعد ٨٥كم من ميناء بورسعيد و٨٥كم من ميناء السويس، و١٢٠كم من ميناء القاهرة الجوي و١٢٥كم من ميناء دمياط؛ وبذلك ترتبط بشبكة طرق سريعة بكافة المحافظات. وتبلغ مساحة المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية ٣٢٥٥٠٠٠ م٢.

د- **إقليم الدلتا:** ويشمل منطقتين حرتين وهما:

- **المنطقة الحرة العامة بدمياط**

تم إنشاء المنطقة الحرة العامة بدمياط عام ١٩٨٥م، وبدأ النشاط فيها عام ١٩٩٥م[٣٢]. وهي تقع على البحر الأبيض المتوسط مباشرة على بعد ٥٥كم غرب ميناء بورسعيد، وتتميز تلك المنطقة بملاصقتها لسور ميناء دمياط. وتبلغ مساحة المنطقة ٧٩٨ ألف م٢.

- **المنطقة الحرة العامة بشبين الكوم**

وافق مجلس الوزراء على إنشائها عام ٢٠٠٤م. تقع المنطقة الحرة العامة بشبين الكوم في نطاق شركة مصر بشبين الكوم للغزل والنسيج بجوار مصانع الغزل والتريكو التابعة للشركة، وتبعد ١٢كم عن طريق القاهرة/الأسكندرية الزراعي، وتبعد ٧٠كم عن مدينة السادات وطريق القاهرة/الأسكندرية الصحراوي. وتبلغ مساحة المنطقة ٨٤ ألف م٢ كمرحلة أولى تصل إلى ٢٠١٦٠٠ م٢ في المرحلة الثانية.

هـ- **إقليم جنوب الصعيد:** ويشمل منطقة حرة واحدة وهي:

- **المنطقة الحرة العامة بقفط**

تقع المنطقة الحرة العامة بقفط في محافظة قنا على طريق قفط/القصير الصحراوي، تبعد ٧كم عن طريق القاهرة/أسوان، و ٣٠كم عن مدينة قنا، ٤٥كم عن مدينة الأقصر، و ١٨٠كم عن ميناء القصير، و ٢٥٠كم عن ميناء سفاجا. وتبلغ مساحة المنطقة ٩٠٧٢٠٠ م٢.

٢. المناطق الحرة الخاصة:

نشأت المناطق الحرة الخاصة للاستفادة من موقع مصر الجغرافي في جذب الاستثمار وتنشيط التصدير. وإذا كانت المنطقة الحرة العامة هي جزء من العالم الخارجي موجودة على أرض مصر، فإن المنطقة الحرة الخاصة هي جزء من أرض الدولة؛ وبالتالي تكون قادرة على إعطاء أي منتج فيها شهادة المنشأ المصري، مما يؤهل هذا المنتج للتصدير وهذا هو الفرق بين المنطقة الحرة العامة والخاصة(٣٣).

وتقتصر تلك المناطق على مشروع واحد فقط وفقاً لعدة معايير إما أن يكون المشروع عامل مؤثر بالنسبة لاقتصادياته كالقرب من مصادر المواد الخام، أو أن يسهم في تنمية مناطق عمرانية جديدة، أو عدم توافر مساحات ملائمة للمشروع بالمناطق الحرة العامة.

كذلك لا تقتصر إقامة المشروعات على مواقع محددة كالمناطق الحرة العامة، وتتمتع تلك المناطق بنفس المزايا والحوافز التي تتمتع بها مشرعات المناطق الحرة العامة(٣٤).

كذلك من مزايا الاستثمار في المناطق الحرة الخاصة حرية اختيار مجال الاستثمار حيث أن قانون الاستثمار لم يحدد مجالاً محدداً للاستثمار فيها، ويتوقف

اختيار المشروع على إمكانية المستثمر نفسه ودراسته للأسواق الخارجية والداخلية وقدرته على التصدير[٣٥].

يوجد في مصر ٢٤٣ مشروع يعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة[٣٦]. وهي موزعة في عدة مناطق في مصر كما يتضح من شكل (٣) حيث توجد في مدينة نصر، والسويس، والأسكندرية، وقفط، وبورسعيد، والإسماعيلية، ودمياط، والسادس من أكتوبر، ومن أهم هذه المشروعات ما يلي:

أ- شركة تنمية ميناء السخنة، وشركة العربية للأسمدة (أفكو)، وشركة المصرية للأسمدة في السويس.

ب- الشركة الأسبانية المصرية للغاز سيجاس بدمياط.

ج- الشركة المتحدة لمشتقات الغاز (UGDC)، وشركة قناة السويس للحاويات ببورسعيد[٣٧].

رابعاً: أهداف المناطق الحرة:

لقد أصبحت المناطق الحرة واحدة من أهم الآليات فعالية في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب المستثمرين لإقامة مشروعات استثمارية بما يخدم السياسة العامة للدورلة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٣٨].

كما يتضح دور المناطق الحرة في تهئية الاقتصاد للدخول في الأسواق العالمية، إما عن طريق إجراء إصلاحات في الاقتصاد قبل إنشاء المناطق الحرة أو الاعتماد على هذه المناطق كأداه لدخول الاقتصاد في الأسواق العالمية[٣٩].

وتحقق المناطق الحرة العديد من الأهداف والفوائد سواء للدولة المضيفة أو للمستثمرين والمشروعات، وفيما يلي توضيح لأهداف كلاً من الطرفين:

١. بالنسبة للدولة:

بالرغم من التطور الذي حدث في المناطق الحرة عبر الزمن وفي طبيعة عملها، إلا أن الأهداف الرئيسية التي نشأت من أجلها المناطق الحرة، وتهدف إليها الدولة يمكن حصرها فيما يلي:

أ- تخفيف القيود الجمركية المفروضة على حركة التجارة الدولية، وانتقال رؤوس الأموال لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ب- إقامة بعض الصناعات التصديرية المتقدمة فنياً، وتحقيق نوع من التكامل بين المشروعات الوطنية ومشروعات المنطقة الحرة.

ج- توفير فرص العمل والإسهام في حل مشكلة البطالة، وخلق كوادر فنية وإدارية يمكنها قيادة النشاط الاقتصادي، وإقامة صناعات تصديرية في المراحل التالية.

د- زيادة الدولة لمواردها من العملات الأجنبية من خلال الرسوم التي تفرضها الدولة على المشروعات والضرائب على الأجور والإيجارات المحصلة.

هـ- تحسين ميزان المدفوعات لصالح الدولة المضيفة للمنطقة الحرة وذلك من خلال زيادة الصادرات، والتخفيف من القيود المفروضة على الواردات.

و- نقل التكنولوجيا الحديثة، وتدريب العاملين بالدولة على أحدث الأساليب العلمية في الإنتاج وخلق كوادر فنية للنهوض بالصناعة المحلية، والاستفادة من الخبرات الفنية العالمية.

ز- الاستفادة من موقع مصر الجغرافي في زيادة موارد الدولة من تجارة العبور (الترانزيت) التي لا تمكنها مواردها الحالية من الاستفادة منها إما لافتقارها لرؤوس الأموال أو التكنولوجيا المتطورة.

ح- تنمية بعض المناطق النائية في الدولة والتي يعزف المستثمرين عن الاستثمار فيها لضعف العائد منها؛ لذلك تقوم الدولة بإعطاء حوافز إضافية للمستثمرين للعمل بهذه المناطق رغبة في تطويرها والنهوض بها.

ط- العمل على ترشيد الإنفاق على الهياكل الأساسية للدولة وذلك بأن تقوم الدولة بتركيز انفاقها في موقع محدد يمكنها استكمال كافة مرافقه للحصول منه على عائد يمكنها من استخدامه في الإنفاق على الهياكل الأساسية في موقع آخر، وذلك بدلاً من تشتيت جهودها في مناطق متفرقة في آنٍ واحد ومن ثم نضطر للاقتراض من الخارج لاستكمال مشروعات الهياكل الرئيسية.

ي- خلق روابط أمامية وخلفية فالمناطق الحرة تولد روابط أمامية من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات، وروابط خلفية عن طريق توفير مستلزمات الإنتاج من مواد خام، وكهرباء، ومياه، وتوفير العمالة والصيانة اللازمة للمشروعات من خلال المناطق المحيطة، هذا إلى جانب تنشيط القطاعات الأخرى مما يحقق زيادة في الإنتاج والتوظف والدخل.

ك- توفير مخزون استراتيجي من السلع الهامة لإشباع الحاجات الأساسية في أوقات السلم أو الحرب مثل المواد الغذائية.

ل- جذب الاستثمارات الأجنبية التي تعمل على سد الفجوة بين الإدخار والاستثمار، وبذلك تتغلب الدولة على مشكلة نقص الأموال والتي تعتبر من أهم عقبات التنمية الاقتصادية.

م- تحقيق مستوي أعلى للتنمية الاقتصادية وذلك لما تقوم به المشروعات من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما تجلبه من خبرات فنية، وإدارية، وتسويقية عالمية؛ مما يرفع مستوي المعيشة ويحسن الكيان الاقتصادي(٤٠).

ن- الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن المكدسة بالسكان مثل القاهرة والأسكندرية(٤١).

س- ارتفاع مستوى الدخل القومي وإعادة توزيعه؛ وذلك بظهور طبقات جديدة في المجتمع ذات دخول مرتفعة نتيجة لزيادة فرص العمل بما فيها مزايا نقدية، بالإضافة إلى أن تلك المناطق الحرة تتميز بالتقدم التكنولوجي وما

يترتب عليه من كسب خبرات فنية جديدة تساعد على تكوين كوادر فنية ذات مهارات عالية، الأمر الذي يؤدي لارتفاع أجور العمال، ورفع مستوى معيشتهم(٤٢).

ع- تنشيط السياحة داخل الدولة خاصة إذا كانت المنطقة الحرة تتميز ببعض المقومات السياحية، وكذلك إذا توافرت بالمنطقة وسائل نقل سريعة وسهلة لسهولة التنقل داخل المنطقة وكذلك سهولة التنقل بينها وبين المحافظات الأخرى (٤٣).

ف-تنشيط قطاع الخدمات بالدولة المضيفة للمنطقة الحرة كوسائل النقل، والبنوك، والتأمين.

٢. بالنسبة للمستثمرين والمشروعات:

غالباً ما يهدف المستثمرين في المناطق الحرة إلى تحقيق ما يلي:

أ- الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمستثمرين في أراضيها خاصة الإعفاءات الجمركية على الصادرات والواردات، والإعفاء الضريبي لفترة محددة.

ب- الاستفادة من الموقع الجغرافي للمناطق الحرة في مصر، فهي أكثر المواقع تميزاً بالمقارنة مع المناطق الحرة الأخرى بالعالم حيث تقع مصر في ملتقى قارات ثلاث أسيا، وإفريقيا، وأوربا بالإضافة لقرب مواقع المناطق الحرة من مصادر المواد الخام، وأسواق التوزيع حيث منطقة الشرق الوسط التي تمثل سوقاً ضخماً.

ج- الاستفادة من توافر بعض الموارد الاقتصادية ذات التكلفة المنخفضة اللازمة لعمليات الإنتاج مثل بعض المواد الخام، والأيدي العاملة الرخيصة، وانخفاض إيجار الأراضي؛ مما يترتب عليه من انخفاض في تكلفة الإنتاج، وزيادة الأرباح، وزيادة القدرة التنافسية للمشروعات في تلك المناطق.

د- الاستفادة من مشروعات البنية التحتية التي توفرها الدولة لتلك المناطق من كهرباء، ومياه، وصرف، وتسهيلات إدارية وجمركية في تحقيق وفورات اقتصادية تمكنها من المنافسة العالمية(٤٤).

هـ- يمنح المستثمرين الأجانب تسهيلات للإقامة داخل البلاد.

و- الرغبة في اقتحام بعض التكتلات الاقتصادية العالمية وكسر القيود التي توضع على حركة البضائع من خارج الدول الواقعة داخل تلك التكتلات(٤٥).

ز- الاستفادة من بعض الاتفاقيات التجارية (الكويز على سبيل المثال)(٤٦).

خامساً: الخصائص الجغرافية للمناطق الحرة ومميزاتها النسبية:

يتبين من التعريفات السابق ذكرها إنه بالرغم من اختلاف الباحثين حول وضع وتحديد مفهوم المناطق الحرة، إلا إنه تم الاتفاق فيما بينهم على السمات أو العناصر الرئيسية التي يجب أن تتوافر في المنطقة الحرة وهي:

١. الموقع:

غالباً ما تكون المناطق الحرة داخل الموانئ البرية أو البحرية أو الجوية أو بالقرب منها حيث تتوافر شبكة جيدة من الطرق تسمح بسهولة الوصول إليها، وقد تكون داخل البلاد لتعمير المناطق النائية وتنميتها(٤٧).

وقد أوضحت الدراسات التي أجريت على المناطق الصناعية أن نجاحها غالباً ما يكون محدوداً، إذا أنشئت المنطقة في مكان ناءٍ وخاصة إذا كان الغرض من قيامها هو تنمية هذا المكان(٤٨).

ويتضح أن المنطقة الحرة لكي تحقق النجاح ينبغي أن تتمتع بموقع استراتيجي وجغرافي جيد أي تقع بالقرب من طرق التجارة الدولية. فمثلاً بفضل الموقع

الاستراتيجي الذي تتمتع به دبي في مفترق الطرق بين الشرق والغرب، أصبحت دبي المركز الرئيسي الذي يربط بين أوربا والشرق الأقصي، كما أن الروابط التقليدية التي ربطت بين دبي ودول الخليج العربي والبحر الأحمر وشرق أفريقيا وشبه القارة الهندية قد عززت فرص نجاح المنطقة الحرة داخل جبل علي(٤٩).

٢. المساحة الجغرافية:

لابد من تحديد مساحة المنطقة الحرة جغرافياً حيث أنها جزء من أرض الدولة، فقد تقتصر تلك المساحة على مشروع واحد فقط وهنا تعرف بالمنطقة الحرة الخاصة، أو قد تمتد المساحة لتشمل عدد من المشروعات وهو ما يعرف بالمنطقة الحرة العامة، وقد تشمل المساحة مدينة بأكملها وهو ما يعرف بالمدن الحرة(٥٠).

وطبقاً لما ذكره البنك الدولي نجد أن المساحة المثلى للمنطقة الحرة تتراوح بين ١٠٠ ألف م٢ و٣ مليون م٢(٥١).

٣. عزل المنطقة الحرة عن الإقليم الجمركي للدولة:

وذلك من خلال إقامة الأسوار أو أن تكون المنطقة معزولة بشكل طبيعي عن طريق المياه أو الجبال بحيث تصبح المنطقة الحرة وكأنها جزء خارج عن إقليم الدولة من الناحية الجمركية، وتطبق بعض القواعد القانونية بالمنطقة الحرة حيث تعامل البضائع الواردة من هذه المنطقة معاملة الواردات، وتعامل السلع الداخلة لهذه المنطقة من الدولة معاملة الصادرات.

٤. الخضوع لسيادة الدولة:

حيث تخضع المنطقة الحرة للسيادة الكاملة للدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدولة إلا إذا صدر قانون خاص ينظم التعاملات القانونية داخل المنطقة.

٥. الإعفاءات الجمركية والضريبية والإجرائية:

يتم إعفاء واردات مشروعات المنطقة الحرة من الإجراءات الجمركية العادية، ومن الرسوم والضرائب الجمركية على الصادرات والواردات الخاصة بها. أي أن

منطقة التجارة الحرة تعني إلغاء كافة القيود الجمركية[٥٢]، ويختلف حجم الإعفاءات من دولة لآخرى فبعض الدول يقتصر الإعفاء فيها على الآلات والمعدات والمواد الخام، والبعض الآخر مثل مصر يشمل الإعفاء فيها كافة واردات المشروع وكذلك يتم إعفاء المشروعات من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمدة زمنية تختلف من دولة لآخرى.

٦. الإعفاء من قيد المدة الزمنية للبضائع المخزنة:

لا تخضع البضائع الواردة والمخزنة بالمناطق الحرة لأي قيود من حيث مدة بقائها فيها، وهذا يميز نظام المناطق الحرة عن غيره من الأنظمة الجمركية الآخرى.

٧. تحديد الأنشطة المصرح بمزاولتها داخل حدود المنطقة الحرة:

يتم تحديد نوعية النشاط المصرح به داخل المنطقة الحرة، فقد تكون أنشطة تجارية أو صناعية أو صناعية وتجارية معاً أو خدمية أو عمليات مختلفة مثل التخزين. قد يكون هناك نشاط واحد فقط وذلك في المناطق الحرة الخاصة أو التصريح بعدد من الأنشطة للعديد من المشروعات وذلك بالمناطق الحرة العامة.

٨. إعداد الموقع وتجهيزه:

يتم تجهيز الموقع وتزويده بالمرافق العامة اللازمة لإقامة المشروعات مثل الكهرباء والطرق والمياه والصرف والاتصالات السلكية واللاسلكية[٥٣].

سادساً: العلاقة بين المناطق الحرة والمصطلحات المشابهة:

يختلف مفهوم المناطق الحرة عن بعض المفاهيم الأخرى قريبة الشبه من المناطق الحرة مثل الأسواق الحرة، والأنظمة الجمركية الأخري، مناطق التجارة الحرة وفيما يلي يتم توضيح ذلك.

١. المناطق الحرة والأسواق الحرة:

الأسواق الحرة هي أماكن تعرض فيها السلع الاستهلاكية تامة الصنع غير الخالصة للضرائب والرسوم الجمركية سواء كانت تلك السلع أجنبية أو وطنية وترغب الدولة من بيعها في تلك الأسواق للحصول علي عملات أجنبية، وتباع تلك السلع في صالات الركاب للعابرين بالمطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية فقط، وذلك في حدود الاستهلاك الشخصي أي لسد احتياجاتهم من هذه السلع.

وتعتبر هذه الأماكن دوائر جمركية، وتقع تحت الإشراف الجمركي الكامل، وقد يتم عرض بعض السلع الوطنية غير خالصة الضريبة في تلك الأسواق بغرض فتح أسواق لها والحصول على قدر مناسب من العملات الحرة. ومن ثم فإن الأسواق الحرة تتميز بما يلي:

أ. أنها أماكن لعرض السلع الاستهلاكية الأجنبية والوطنية دون السماح بالقيام بإجراء أية عمليات من شأنها تغيير حالة البضائع.

ب. أنها أماكن يسمح فيها بالبيع للأفراد في حدود الاستهلاك الشخصي فقط.

ج. أنها تنشأ بغرض الحصول على العملات الأجنبية التي تكون لدى الركاب العابرين، وتنشيط الحركة السياحية، وسد احتياجات الأفراد من السلع الاستهلاكية، وتحقيق أرباح تجارية.

وبهذا المفهوم تختلف الأسواق الحرة عن المناطق الحرة كما يتضح من تعريفها وإن كانت تشترك مع المناطق الحرة في بعض الجوانب.

٢. المناطق الحرة والأنظمة الجمركية الأخرى:

توجد مجموعة من الأنظمة الجمركية مثل نظام رد الضرائب "الدروباك"[٥٤]، ونظام السماح المؤقت[٥٥]، ونظام الإفراج المؤقت "الموقوفات"[٥٦] التي تهدف لحرية حركة التجارة الدولية، وهي نظم تتشابه مع المناطق الحرة إلا إن المناطق الحرة تتفوق على هذه الأنظمة في العديد من النقاط:

أ- تتطلب هذه النظم مجموعة من الإجراءات مثل دفع التأمين النقدي أو ايداع الضمانات المالية، وكذلك استرداد الرسوم لا توفر مناخاً ملائماً لتنمية حركة التجارة الخارجية وغيرها مما يعيق تنمية التجارة الدولية بالإضافة أن ذلك يمثل عبء مالي على المشروعات يقيد من حركتها، وهذه المشكلات لا توجد في المناطق الحرة فالإجراءت المتبعة بالمنطقة الحرة لا تتطلب تجميد مثل هذه المبالغ الكبيرة بل تتطلب فقط ضمانات مالية لمواجهة ما قد يترتب علي نقل البضائع من وإلى المنطقة الحرة من فقد أو تلف وهي في جميع الأحوال ليست ضمانات مالية تعادل قيمة البضائع المخزنة بالكامل، فضلاً عن سهولة الإجراءات المتعلقة بالصادرات والواردات الخاصة بمشروعات المناطق الحرة.

ب- تفرض هذه النظم مدة زمنية معينة بالنسبة للسلع المخزنة، بينما لا تفرض المناطق الحرة مدة زمنية محددة لبقاء تخزين السلع.

ج - عند العمل بهذه النظم الجمركية لا يتم منح إعفاءات جمركية وذلك على العكس في

المشروعات العاملة بالمناطق الحرة[٥٧].

٣. المناطق الحرة ومناطق التجارة الحرة:

تنشأ مناطق التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر لتحرير تجارة السلع بينها، وتحدد في الإتفاقية الموقعة بين الدول نوعية السلع التي يتم تحريرها وحجم التخفيضات الجمركية، وبذلك فمناطق التجارة الحرة نمط دولي مختلف عن المناطق الحرة[٥٨].

ومن ثم فإن أشكال ومسميات المناطق الحرة تختلف طبقاً للأهداف التي يرجى تحقيقها من إنشاء هذه المناطق، وتتمثل هذه المسميات في الآتي:

١. المناطق الحرة بالموانئ البحرية. Free Port Zones / Free Ports.

٢. المناطق الحرة بالموانئ الجوية. Free Airport Zones.

ويندرج الشكل الأول والثاني تحت مسمى الأسواق الحرة[٥٩] التي تباع فيها السلع المستوردة بدون جمارك ولا ضرائب، وهي موجودة في معظم موانئ العالم الجوية والبحرية[٦٠].

٣. مناطق التجارة الحرة. Free Trade Zones.

لقد تم تعريف منطقة التجارة الحرة فيما سبق مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى Greater Arab Free Trade Area.

٤. مناطق الاستثمار. Industrial Estates.

يطلق على هذه المناطق أيضاً المدن الصناعية حيث أنشئت في بداية القرن العشرين في بريطانيا، وايطاليا، والولايات المتحدة بغرض الربح التجاري، وكانت تديرها وكالات عقارية[٦١]، وفيها تمنح تراخيص لشركات تنتج للتصدير كما في الفلبين، وكوستاريكا، والكاميرون، وسيرلانكا[٦٢].

٥. المناطق المصرفية الحرة. Free Banking Zones.

هي مناطق تم التوسع فيها في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين في بعض الدول وسرعان ما تحولت إلى مراكز مالية لها شهرة عالمية مثل سنغافورة، والبهاما[٦٣].

٦. المناطق الصناعية العلمية.
The Science-Based Industrial Park or Industrial Park.

هذه المناطق تعمل علي الالتفات لتبادل المواد والطاقة بين الشركات في الاقتصاديات المحلية والإقليمية مثل النظام البيئي الصناعي، والتكامل الصناعي[٦٤].

٧. المناطق الحرة المخصصة للتصدير.

Export Processing Zones (EPZs).

هي مناطق تخصص في انتاج سلع معينة بغرض التصدير كما في جمهورية الدومينيكان[٦٥].

٨. المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.

Special Economic Zones (SEZs).

كما في شمال غرب خليج السويس[٦٦].

٩. النقط الحرة.

١٠. المدن الحرة: مثل بورسعيد كمدينة حرة.

١١. المناطق الحرة العامة.

١٢. المناطق الحرة الخاصة.

سوف نتناول المناطق الحرة العامة، والمناطق الحرة الخاصة بشئ من التفصيل فيما بعد.

١٣. مناطق التخزين / الإيداع الجمركي.

١٤. مناطق التجارة الخارجية[٦٧].

سابعاً: المناطق الحرة في ضوء التكتلات الاقتصادية مع مصر:

عقدت مصر عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع بعض المجموعات الاقتصادية مثل اتفاقية الكوميسا COMESA، واتفاقية الجات GATT، واتفاقية الكويز QIZs، وفيما يلي مزيد من الأضواء على تلك الاتفاقيات.

١. اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا):

بدأت فكرة هذا السوق عام ١٩٦٤ عندما دعت اللجنة الاقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا إلى إنشاء تجمع إقليمي يعزز حركة التبادل التجاري بين دول هذا الجزء من القارة الأفريقية. وقررت دول شرقي وجنوبي أفريقيا المشاركة في مؤتمر

كمبالا عام ١٩٧٨ إنشاء منطقة للتجارة التفضيلية تخفض بمقتضاها الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة فيما بينها.

وبالفعل تم توقيع اتفاقية إنشاء منطقة التجارة التفضيلية في ٢١ ديسمبر ١٩٨١ بين دول السودان، أثيوبيا، جيبوتي، الصومال، كينيا، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، مالاوي، رواندا، بوروندي، الكنغو الديموقراطية، ناميبيا، أنجولا، سوازيلاند، ليسوتو، موزمبيق، مدغشقر، موريشيوس، سيشل، جزر القمر.

وتم تنفيذ بنود الاتفاقية بين الدول الأعضاء في سبتمبر ١٩٨٢. ثم اتفقت الدول الأعضاء على تحويل هذا التجمع إلى سوق مشتركة في نوفمبر ١٩٩٣، وبالفعل في ديسمبر ١٩٩٤ وأثناء انعقاد المؤتمر الوزاري لدول الكوميسا في مالاوي أعلن إنشاء تجمع الكوميسا Common Market for Eastern and Southern Africa أي السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا بعد انسحاب موزمبيق، وليسوتو، والصومال.

وخلال اجتماع القمة الثالثة لدول الكوميسا في كينشاسا في يونيو ١٩٩٨ أعلن انضمام مصر إلى السوق لتصبح الدولة رقم ٢١ ضمن دول الكوميسا. وتهدف السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا لتحقيق الأهداف التالية:

أ. تحرير التجارة بين الدول الأعضاء مع تطبيق تعريفة جمركية موحدة.

ب. التوسع في استخدام العملات الوطنية لدول الكوميسا في التعاملات فيما بينها مع إيجاد عملة موحدة وفق خطة اقتصادية متدرجة.

ج. تأمين الاستثمارات المشتركة لإيجاد بيئة جيدة للاستثمارات الوطنية والأجنبية معاً.

د. التعاون في مجال التنمية الإنتاجية، والخدمية إلى جانب التجارة، والجمارك.

هـ. تشجيع العمل المشترك في مجالات حماية البيئة بما تحويه من موارد متنوعة لرفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء.

و. وضع مواصفات قياسية للإنتاج الصناعي في الدول الأعضاء.

ز. تشجيع القطاع الخاص في الدول الأعضاء للإسهام في مجالات التنمية الاقتصادية.

ح. تحقيق معدل ثابت للنمو الاقتصادي والتوازن بين خطط التنمية في مجالي الإنتاج، والتسويق[٦٨].

حيث يتيح انضمام مصر لمجموعة الكوميسا العديد من الفرص في مجالات مختلفة، حيث أن هناك مجالات اقتصادية كثيرة التعامل مع أفريقيا باعتبارها سوقاً مناسباً للإنتاج المصري سواء في مجال الاستيراد أو التصدير، وذلك يؤثر بدوره على المناطق الحرة في مصر وحركة التجارة بها[٦٩].

٢. اتفاقية الجات:

بدأت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) General Agreemention Tariffs and Trade عام ١٩٤٧ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بتوقيع ٢٣ دولة في جنيف بسويسرا، ووصل عدد الدول المنضمة في اتفاقية الجات أكثر من ٩٠ دولة في ثمانينات القرن العشرين[٧٠]. وكان هدفها الأساسي هو تحرير تجارة السلع استيراداً وتصديراً[٧١]، أي تسهيل عمليات التجارة الخارجية وبالتالي تحقيق مستوي معيشي أفضل عن طريق تطوير موارد الثروة القابلة للاستغلال، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتبادل السلع والخدمات، والتعاون الاقتصادي. كما تهدف إلى إزالة العوائق التي تحد من تدفق التجارة الدولية، وتقليل الرسوم الجمركية بالنسبة للدول الأعضاء، وعدم التفرقة بين المنتج المحلي والسلع المشابهة المستوردة من الخارج بشروط معينة.

وفي عام ١٩٩٤ أصبحت اتفاقية الجات تضم ١٠٨ دولة، وكانت تجارتها تمثل ٩٥% من تجارة العالم. وانضمت مصر لتلك الاتفاقية عام ١٩٧٠. وتعد اتفاقية الجات من أهم الأحداث المؤثرة في حرية التجارة في الربع الأخير من القرن العشرين[٧٢].

٣. اتفاقية الكويز:

شهدت العقود القليلة الماضية ظهور نمط آخر من الاتفاقيات ينفرد بأحادية الالتزامات والحقوق، حيث تتيح تلك الاتفاقيات دخول منتجات دولة إلى أسواق دولة أخرى بمزايا تفضيلية دون التزام الدولة الأولى بمنح مزايا مقابلة لمنتجات الدولة الثانية سواء في الأجل القريب أو الأجل البعيد. وفي ذلك الإطار وقعت مصر على بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) Qualified Industrial Zones مع كل من أمريكا واسرائيل في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤.

تُعرف المناطق الصناعية المؤهلة بأنها مناطق تحدد الحكومة المصرية نطاقها الجغرافي وتوافق عليه الحكومة الأمريكية، لتتمتع كافة المنتجات المصنعة بها بحرية النفاذ إلى السوق الأمريكية دون تعريفة جمركية أو أي من القيود طالما استوفت تلك المنتجات الالتزامات الخاصة بقواعد المنشأ وآلية توزيع نسب المدخلات بين أطراف البروتوكول.

وبناءاً على ما سبق تم الاتفاق على ثلاثة مناطق جغرافية يتم ادراجهم في نطاق بروتوكول الكويز كمرحلة أولى، وهي:

أ. منطقة القاهرة الكبرى: وتشمل مدينة العاشر من رمضان، ومدينة ١٥ مايو، وشبرا الخيمة، ومدينة نصر الصناعية، وجنوب الجيزة.

ب. منطقة الأسكندرية الكبرى: وتشمل الأسكندرية، وبرج العرب، والعامرية.

ج. منطقة القناة: وتشمل المدينة الصناعية ببورسعيد.

وقد استندت الحكومة في اختيار تلك المناطق على عدة معايير أساسية وتتمثل في حجم الصادرات الفعلية لكل منطقة من المناطق المختارة للسوق الأمريكية خلال عام ٢٠٠٣، إمكانية التوسع المستقبلية في التصدير للسوق الأمريكية، عدد العمال في كل منطقة صناعية.

لا تتوقف فوائد اتفاقية الكويز على مصر فحسب من حيث زيادة الصادرات المصرية للسوق الأمريكية وبالتالي خفض عجز الميزان التجاري المصري بصفة

عامة وعجز الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، وكذلك تلافي الآثار السلبية لتزايد حدة المنافسة مع المنتجات الآسيوية للصادرات المصرية في السوق الأمريكية بعد إلغاء نظام الحصص، بل تمتد لتشمل كافة أطراف الاتفاقية، حيث تهدف اسرائيل لزيادة حجم صادراتها لمصر إلى جانب توفير الفرصة الملائمة لزيادة صادراتها للدول الأفريقية والعربية – بشهادة منشأ مصرية – استناداً إلى اتفاقيات التجارة الحرة التي تربط مصر بكل من دول الكوميسا ودول المنطقة العربية، وكذلك تستهدف أمريكا أن يكون ذلك البروتوكول خطوة لتحقيق رؤيتها بشأن إقامة منطقة تجارة حرة شرق أوسطية(٧٣).

ثامناً: النتائج والتوصيات:

١. النتائج:

يتضح من دراسة مفهوم المناطق الحرة تعدد تعريفاتها، وبالرغم من ذلك نجد إنه تم الاتفاق بين الباحثين على السمات الرئيسية التي لابد من توافرها في المنطقة الحرة. ويتبين من دراسة التطور التاريخي للمناطق الحرة في العالم أن نشأتها تعود إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، أما مصر فقد عرفت المناطق الحرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر عندما أصبحت الأسكندرية مركزاً هاماً للتجارة العالمية، وفي العصر الحديث ترجع نشأتها في مصر إلى عام ١٩٠٢م.

وتنقسم المناطق الحرة في مصر إلى نوعين رئيسيين هي المناطق الحرة العامة حيث يوجد في مصر اثنى عشر منطقة حرة عامة، والمناطق الحرة الخاصة ويوجد في مصر ٢٤٣ مشروع يعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة.

كذلك نجد أن اتفاقيات التجارة الحرة التي عقدتها مصر مع بعض المجموعات الاقتصادية مثل الكوميسا، والجات، والكويز تؤثر بشكل أو بآخر على المناطق الحرة في مصر وحركة التجارة بها.

٢. التوصيات:

- التدقيق في اختيار مواقع المناطق الحرة، والاستفادة من موقع مصر الجغرافي المتميز.
- تكثيف الدراسات الجغرافية في المناطق الحرة.
- تنمية بعض المناطق النائية والتي يعزف المستثمرين عن الاستثمار بها لضعف العائد منها.
- تنشيط قطاع الخدمات داخل المناطق الحرة.
- الاستفادة من بعض الاتفاقيات التجارية التي تشترك بها مصر مثل اتفاقية الكويز.

الهوامش

(١) سعاد الصحن، المناطق الحرة بجمهورية مصر العربية دراسة تحليلية للموقع الجغرافي والبناء الصناعي، سلسلة من دراسات عن الشرق الأوسط (١٨)، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ١٩٨٦، ص١.

(٢) المرجع السابق، ص١، بتصرف.

(٣) عزة علي ماهر زكي سليمان، تقييم تجربة بورسعيد المدينة الحرة ودورها على العملية التعليمية بمدينة بورسعيد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩، ص١١.

(٤) إيمان محمد أحمد، المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص٦.

(5) Halle, Nico & Co. Law Firm, Free Trade Zones in Cameroon Douala – Cameroon, P.1, Adapted.

(6) GAFI, FATF, Money Laundering Vulnerabilities of Free Trade Zones, FATF Report, March 2010, P.8.

(٧) منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة، مجلة الباحث، جامعة بومرداس، العدد الثاني، ٢٠٠٣، ص٤١.

(٨) إجلال راتب، دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠٤)، معهد التخطيط القومي، أكتوبر ١٩٩٦، ص٧.

(٩) نبيل الجداوي، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية-حالة مصر، الملتقي الثاني حول إدارة المناطق الحرة: أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ١٤-١٨ مايو ٢٠٠٦، ص١.

(١٠) محمد مصطفى محمد عبد الحفيظ، تنمية المناطق الحرة العالمية في حقبة تكنولوجيا المعلومات: دراسة حالة مشروع المنطقة الحرة شمال غرب خليج السويس وشرق بورسعيد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة،٢٠٠٩، ص ص ١-٢، بتصرف.

(١١) فرج عبد العزيز عزت، المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، دار الضيافة، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد الثالث والعشرون، ١-٢ ديسمبر ٢٠٠٧، ص٨٨٣.

(١٢) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨، ص ص ١٩٩-٢٠٠.

(١٣) محمد فؤاد محمد إمام، دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات في مصر دراسة مقارنة بين (مصر-الصين-كوريا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠، ص٥.

(١٤) محمد البدري محمد نبيه، مواقع الموانئ والمناطق الحرة-دراسة جغرافية ونماذج عربية وعالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، دار الضيافة، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد الثاني، ١-٢ ديسمبر ٢٠٠٧، ص٧٩٣.

(١٥) فاتن إبراهيم أحمد مزروع، دراسة تقويمية لأثر المدينة الحرة على العملية التعليمية بمدينة بورسعيد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، ١٩٩٠، ص١٨.

(١٦) جاسر تادرس، دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، الأردن، ٢٠٠٦، ص٤.

(17) Elebiju, A Folabi, ACTI, Free Trade Zones & Nigeria Tax Regime, CITNMPTP, Ibadan, 25.06.08, P.1.

(١٨) إيمان أحمد محمد مرعي، إدارة المناطق الحرة: دراسة مقارنة مع التطبيق على المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٢١-٢٥.

(١٩) محمد زكي حامد السديمي، المناطق الحرة في مصر مع التطبيق على منطقة بورسعيد «دراسة في الجغرافيا الاقتصادية»، الندوة السادسة المنعقدة بكلية الآداب: الإنسان والبيئة إلى أين؟، جامعة طنطا، يوليو ٢٠٠٤، ص٢٤.

(٢٠) منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص٤٠.

(٢١) إيمان أحمد محمد مرعي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١-٢٤.

(٢٢) إجلال راتب، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤-٥، بتصرف.

(٢٣) محمد زكي حامد السديمي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٤-٢٥.

(٢٤) رامي السيد إبراهيم أبو المجد، الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة في مصر (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية تجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص ص ١١٢-١١٣.

(٢٥) عبد المطلب عبد الحميد، مستقبل المناطق الحرة في مصر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد السابع والعشرون، يوليو / تموز ١٩٩٧، ص٢٤.

(٢٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة المناطق الحرة ودورها في التنمية الاقتصادية في مصر، يولية ٢٠١٠، ص٢٧.

(٢٧) محمد فؤاد محمد إمام، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٥-١٨٣.

(٢٨) محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٩١، ص ص ٥٦-٥٧.

(٢٩) رامي السيد إبراهيم أبو المجد، مرجع سبق ذكره، ص١٢٤.

(٣٠) إيمان أحمد محمد مرعي، مرجع سبق ذكره، ص١٣١.

(٣١) محمد فؤاد محمد إمام، مرجع سبق ذكره، ص١٨٢.

(٣٢) إيمان أحمد محمد مرعي، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٢-١٣٣.

(٣٣) حافظ عبد اللطيف عبد الحافظ، الاستثمار في مصر بين الوادي والدلتا والصحراء "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية"، الندوة التاسعة المنعقدة بكلية الآداب: صحاري مصر....أمل المستقبل، جامعة الأسكندرية، يوليو ٢٠٠٧، ص ص ٣٠٧-٣٠٨، بتصرف.

(٣٤) البنك الأهلي المصري، تقييم إدارة المناطق الحرة في مصر، العدد الثالث، المجلد السادس والخمسون، ٢٠٠٣، ص٨، بتصرف.

(٣٥) حافظ عبد اللطيف عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٨، بتصرف.

(٣٦) إيمان أحمد محمد مرعي، مرجع سبق ذكره، ص١٣٨.

(٣٧) أحمد نبيل محمد الجداوي، المناطق الحرة في مصر: النشأة – التطور – الأهمية، ملتقى الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة – الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٧-٣١ مارس ٢٠٠٥، ص ص ٢٦-٢٨، بتصرف.

(٣٨) محمد فؤاد محمد إمام، مرجع سبق ذكره، ص١٣، بتصرف.

(٣٩) إيمان أحمد محمد مرعي، مرجع سبق ذكره، ص٣٦، بتصرف.

(٤٠) فرج عبد العزيز عزت، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٨٧-٨٨٨، بتصرف.

(٤١) عزة علي ماهر زكي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

(٤٢) فاتن إبراهيم أحمد مزروع، مرجع سبق ذكره، ص٢٠، بتصرف.

(٤٣) السيد عبد الرحمن السيد عيسى، دور بورسعيد كمدينة حرة في تنمية الاقتصاد المصري، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية تجارة، جامعة سوهاج، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٨٧، ص٦١، بتصرف.

(٤٤) إجلال راتب، مرجع سبق ذكره، ص١٣، بتصرف.

(٤٥) إيمان أحمد محمد مرعي، مرجع سبق ذكره، ص٣٩.

(٤٦) وليد فتحي الدسوقي محمد، دور المناطق الحرة في تحسين آداء الميزان التجاري (دراسة مقارنة مع المنطقة الحرة بجبل علي بإمارة دبي)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية تجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨، ص٣٢.

(٤٧) محمد فؤاد محمد إمام، مرجع سبق ذكره، ص٦.

(٤٨) إيمان محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

(49) Tahir, Jamil, an Assessment of Free Economic Zones (FEZs) in Arab Countries: Performance and Main Features, the Economic Research Forum (ERF), Working Paper 9962, Sep. 1999, P.P. 165-166, Adapted.

(٥٠) إيمان أحمد محمد مرعي، مرجع سبق ذكره، ص٢٩، بتصرف.

(٥١) إيمان أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص٦، بتصرف.

(٥٢) رغداء يحيى سعد الدين أبو زيد، الآثار الاقتصادية لمناطق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والدول النامية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية تجارة وإدارة أعمال، جامعة حلوان، ٢٠٠٨، ص٣٦.

(٥٣) إيمان أحمد محمد مرعي، مرجع سبق ذكره، ص٣١، بتصرف.

(٥٤) نظام الدروباك: هو نظام رد الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم وضرائب المبيعات السابق تحصيلها علي البضائع المستوردة أو المواد التي تحتويها أو التي تستخدم في صناعة المنتجات المحلية عند إعادة التصدير للخارج أو عند إعادة استيراد البضائع المحلية السابق تصديرها إذا توافرت الشروط القانونية اللازمة. وقد عرفت محكمة النقض المصرية نظام الدروباك بأنه منحة من الحكومة للمصدرين تتمثل في رد الرسوم الجمركية.

(٥٥) نظام السماح المؤقت: هو أحد النظم الجمركية الخاصة التي يتم بمقتضاه إستيراد المواد الأولية الأجنبية المنشأ والسلع النصف مصنعة ومستلزمات الإنتاج ويتم الإفراج عنها إلى داخل البلاد دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها بهدف إتمام عمليات

تصنيعها أو إصلاحها وإعادة تصديرها للخارج خلال فترة معينة وفقاً للشروط الجمركية المقررة .

(٥٦) نظام الموقوفات: نظام جمركي خاص عن البضائع الأجنبية الصنع في الحالات التي يحددها وزير المالية أو من يفوضه لأهداف معينة بقصد الإستخدام المحلي مع تعليق أداء الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها مقابل تقديم ضمان قانوني تقبله مصلحة الجمارك ويتسع لتغطية هذه الضرائب والرسوم لمدة محددة ثم إعادة تصديرها بالحالة العينية التي دخلت بها إلى البلاد خلال هذه المدة.

(٥٧) إجلال راتب، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥-٧، بتصرف.

(٥٨) إيمان أحمد محمد مرعي، مرجع سبق ذكره، ص٣٥، بتصرف.

(٥٩) منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص٤١.

(٦٠) محمد البدري محمد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص٧٩٤.

(٦١) محمد مصطفي محمود القدرة، أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين علي توفير فرص العمل، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية تجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، ٢٠٠٧، ص ص ٤١-٤٢، بتصرف.

(٦٢) محمد البدري محمد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص٧٩٤، بتصرف.

(٦٣) إيمان أحمد محمد مرعي، مرجع سبق ذكره، ص٣٥.

(64) Saikku, Laura, Eco-Industrial Parks: A background report for the eco-industrial park project at Rantasalmi, Regional Council of Eleta-Savo, 2006, P.7, Adapted.

(٦٥) محمد البدري محمد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص٧٩٤، بتصرف.

(66) http://www.gafi.gov.eg/AR/doingbusiness/SPEonoZone.aspx.

(٦٧) عزة علي ماهر زكي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص٧.

(٦٨) محمد خميس الزوكة، جغرافية التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٢، ص ص ١٢٠-١٢١.

(٦٩) مغاوري شلبي على، اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٨، أول أغسطس ٢٠٠٣، ص٣٥، بتصرف.

(٧٠) فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالأسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧، ص٢١٤.

(٧١) حسين عمر، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد: العلاقات الاقتصادية الدولية ودولة الرفاهية- الاقتصاد الدولي والاقتصاد العام، سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية (٣)، دار الكتاب الحديث، ص٥٩، بتصرف.

(٧٢) فؤاد محمد الصقار، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٤-٢١٥، بتصرف.

(٧٣) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة – قراءة تقييمية، القاهرة، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، ٢٠٠٤، ص ص ٦-١٣، بتصرف.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إجلال راتب (١٩٩٦): دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٠٤)، أكتوبر.

٢. أحمد نبيل محمد الجداوي (٢٠٠٥): المناطق الحرة في مصر: النشأة– التطور–الأهمية، ملتقى الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة– الشارقة–دولة الإمارات العربية المتحدة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٧–٣١مارس.

٣. البنك الأهلي المصري (٢٠٠٣): تقييم إدارة المناطق الحرة في مصر، العدد الثالث، المجلد السادس والخمسون.

٤. البنك الأهلي المصري (٢٠٠٤): النشرة الاقتصادية، اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة – قراءة تقييمية، القاهرة، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون.

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٠): دراسة المناطق الحرة ودورها في التنمية الاقتصادية في مصر، يولية.

٦. السيد عبد الرحمن السيد عيسى (١٩٨٧): دور بورسعيد كمدينة حرة في تنمية الاقتصاد المصري، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد الثاني، ديسمبر.

٧. إيمان أحمد محمد مرعي (٢٠٠٩): إدارة المناطق الحرة: دراسة مقارنة مع التطبيق على المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٨. إيمان محمد أحمد (٢٠٠٥): المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني.

٩. جاسر تادرس (٢٠٠٦): دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، الأردن.

١٠. حافظ عبد اللطيف عبد الحافظ (٢٠٠٧): الاستثمار في مصر بين الوادي والدلتا والصحراء "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية"، الندوة التاسعة "صحاري مصر....أمل المستقبل"، كلية الآداب، جامعة الأسكندرية، يوليو.

١١. رامي السيد إبراهيم أبو المجد (٢٠٠٥): الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة في مصر (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

١٢. رغداء يحيى سعد الدين أبو زيد (٢٠٠٨): الآثار الاقتصادية لمناطق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

١٣.سعاد الصحن (١٩٨٦): المناطق الحرة بجمهورية مصر العربية دراسة تحليلية للموقع الجغرافي والبناء الصناعي، سلسلة من دراسات عن الشرق الأوسط (١٨)، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس.

١٤.عبد المطلب عبد الحميد (١٩٩٧): مستقبل المناطق الحرة في مصر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد السابع والعشرون، يوليو / تموز.

١٥.عزة علي ماهر زكي سليمان (١٩٨٩): تقييم تجربة بورسعيد المدينة الحرة ودورها في التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

١٦.فاتن إبراهيم أحمد مزروع (١٩٩٠): دراسة تقويمية لأثر المدينة الحرة على العملية التعليمية بمدينة بورسعيد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس.

١٧.فرج عبد العزيز عزت (٢٠٠٧): المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، المؤتمر السنوي الثاني عشر «إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية»، دار الضيافة، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد الثالث والعشرون، ١-٢ ديسمبر.

١٨.محمد البدري محمد نبيه (٢٠٠٧): مواقع الموانئ والمناطق الحرة – دراسة جغرافية ونماذج عربية وعالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر «إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية»، دار الضيافة، جامعة عين شمس، القاهرة، المجلد الثاني، ١-٢ ديسمبر.

١٩.محمد خميس الزوكة(١٩٩١): التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية.

٢٠.محمد زكي حامد السديمي (٢٠٠٤): المناطق الحرة في مصر مع التطبيق على منطقة بورسعيد «دراسة في الجغرافيا الاقتصادية»، الندوة السادسة «الإنسان والبيئة إلي أين؟»، كلية الآداب، جامعة طنطا، يوليو.

٢١.محمد فؤاد محمد إمام (٢٠١٠): دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات في مصر دراسة مقارنة بين (مصر – الصين – كوريا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٢٢.محمد محمود إبراهيم الديب (٢٠٠٨): الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٣.محمد مصطفي محمد عبد الحفيظ (٢٠٠٩): تنمية المناطق الحرة العالمية في حقبة تكنولوجيا المعلومات: دراسة حالة مشروع المنطقة الحرة شمال غرب خليج السويس وشرق بورسعيد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.

٢٤.محمد مصطفي محمود القدرة (٢٠٠٧): أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تجارة، الجامعة الاسلامية–غزة.

٢٥.منور أوسرير (٢٠٠٣): دراسة نظرية عن المناطق الحرة، مجلة الباحث، جامعة بومرداس، العدد الثاني.

٢٦.نبيل الجداوي (٢٠٠٦): دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية – حالة مصر، الملتقي الثاني حول إدارة المناطق الحرة: أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية علي أنشطة المناطق الحرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ١٤-١٨ مايو.

٢٧.وليد فتحي الدسوقي محمد (٢٠٠٨): دور المناطق الحرة في تحسين أداء الميزان التجاري (دراسة مقارنة مع المنطقة الحرة بجبل علي بامارة دبي)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تجارة، جامعة عين شمس.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. A Folabi Elebiju, ACTI (2008): Free TRADE Zones & Nigeria Tax Regime, CITNMPTP, Ibadan, 25.06.
2. FATF. GAFI (2010): Money Laundering Vulnerabilities of Free Trade Zones, FATF Report, March.
3. Jamil Tahir (1999): An Assessment of Free Economic Zones (FEZs) in Arab Countries: Performance and Main Features, the Economic Research Forum (ERF), Working Paper 9962, Sep.
4. Laura Saikku (2006): Eco-Industrial Parks: a background report for The eco-industrial park project at Rantasalmi, Regional council of Etela-Savo.
5. Nico Halle & Co. Law Firm, Free Trade Zones in Cameroon Douala – Cameroon.
6. William Collins Sons & CO.LTD, Collins Pocket Atlas of the World, 1967.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. http://www.gafi.gov.eg/AR/doingbusiness/SPEonoZone.aspx.